المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) :1142-2489
Numéro 13, FEVRIER 2025
REMEJE
العدد 13، فبراير 2025
ISSN(E) :3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

الاقتصاد الاجتماعي على ضوء تقرير النموذج التنموي

Social Economy in Light of the Development Model Report

باسمة الحوات
Basma elhaouat
أستاذة زائرة
بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
basmaelhaouat98@gmail.com

عبد الرحيم لكحل
Abderrahim lakhal
محامي بهيئة الدار البيضاء
باحث بسلك الدكتوراه تخصص قانون الأعمال
جامعة مُحَمَّد الخامس بالرباط
lakhalabderrahim13@gmail.com

ملخص:

تتناول المقالة أهمية التنمية الاجتماعية كأحد مؤشرات التنمية المستدامة، مشيرة إلى ضرورة إدماجها في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية. تعتبر التنمية الاجتماعية حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، مما يعزز قدرة الدول على مواجهة التحديات المعاصرة. تُبرز المقالة دور الاقتصاد الاجتماعي كبديل للاقتصاد التقليدي، حيث يركز على العدالة الاجتماعية والتعاون والتكافل. تعرف منظمة العمل الدولية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه مجموعة من المنشآت التي تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن. تُظهر أهمية الاقتصاد الاجتماعي في تحقيق التوازن بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز نجاحات بعض الدول مثل *فرنسا* و*إسبانيا* في هذا المجال. كما تشير إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد الاجتماعي في *المغرب*، موضحة أن الرهان على الاقتصاد الاجتماعي أصبح أولوية سياسية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية. أن الاقتصاد الاجتماعي يُعتبر من الدعائم الأساسية للتنمية وزيادة النمو الاقتصادي في المغرب.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية، الاقتصاد الاجتماعي، التنمية الاجتماعية، التنمية المستدامة، السياسات العمومية

Abstract:

The article discusses the importance of social development as one of the indicators of sustainable development, emphasizing the need to integrate it into the formulation and implementation of public policies. Social development is considered a fundamental human right, which enhances the ability of countries to face contemporary challenges. The article highlights the role of the social

economy as an alternative to traditional economics, focusing on social justice, cooperation, and solidarity. The International Labour Organization defines social and solidarity economy as a group of enterprises that aim to achieve economic and social goals while promoting solidarity. It demonstrates the importance of the social economy in achieving a balance between economic and social interests, citing the successes of countries like *France* and *Spain* in this area. The article also addresses the challenges facing the social economy in *Morocco*, indicating that the focus on the social economy has become a political priority, especially amid economic crises. The social economy is considered a fundamental pillar for development and economic growth in Morocco.

Keywords: social justice, social economy, social development, sustainable development, public policies.

مقدمة:

تشكل التنمية الاجتماعية اليوم، أحد أبرز مؤشرات التنمية المستدامة، لكونها مطلبا واجب الاستحضار في صياغة وأجرأة وتنفيذ مختلف السياسات العمومية، وذلك ليس فقط استجابة للالتزامات الملقاة على عاتق الدول والحكومات بموجب خطة التنمية المستدامة، ولكن أيضا باعتبار التنمية حقا أساسيا من حقوق الإنسان المكفولة من أجل مواجهة تحديات العصر[1].

ولا شك اليوم، أن الاقتصاد كنشاط منتج لثروات ولمناصب الشغل يستمد وجوده وشرعيته وقبوله من اندماجه في منظومة شاملة هدفها التنمية الدامجة والمسؤولة[2]، وباعتبار أن الاقتصاد الاجتماعي مرتكزا على مبادئ وقيم العدالة الاجتماعية، وكبديل عن اقتصاد السوق، وجعل من أولوياته خلق فرص التعاون والتكافل والمساعدة الذاتية، وتحقيق التوازن بين الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية.

وفي ظل التحولات نحو الاقتصاد الاجتماعي والذي يرتكز على أساس تجمع الأفراد بهدف تحقيق غاية اجتماعية، لأن كل شيء في الاقتصاد لديه بعد اجتماعي الذي يعتبر وسيلة لحل العديد من المشكلات المستعصية في بلد.

تأسيسا على ما سبق، عرفت منظمة العمل الدولية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكونه "**مجموعة المنشآت والمنظمات لاسيما التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن**"[3].

فيما عرف أحد الباحثين[4] الاقتصاد الاجتماعي: "**بأنه نشاط اقتصادي حقيقي ذات إدارات ديمقراطية مستقلة تعتمد في الأصل الائتمان الحر وتسعى إلى النهوض بالواقع والمستقبل الاقتصادي والاجتماعي بأسلوب تشاركي**".

ومن خلال هذا التعريف، يمكن استخلاص أهم عناصر هذا النوع من الاقتصاد المتمثلة في:

- أنشطة اقتصادية؛
- اقتصاد حقيقي؛
- الإدارة الديمقراطية المستقلة؛
- الانتماء الحر في الأصل؛

[1] اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها عدد 128/41 المؤرخ في 4 دجنبر 1986، إعلان الحق في التنمية.
[2] مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطارالنموذج التنموي الجديد، ملحق رقم 2، سنة:2021، ص.65.
[3] منشورات مجلس المستشارين،" الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب"، سنة: 2019، ص.13.
[4] أحمد خلف حسين الدخيل، الاقتصاد الاجتماعي التضامني، لم يتم ذكر الطبعة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد بالعراق، سنة 2019، ص.40.

- السعي إلى النهوض بالواقع والمستقبل الاقتصادي والاجتماعي؛
- اعتماد الأسلوب التشاركي[1].

وتتجلى أهمية الاقتصاد الاجتماعي في المرحلة الراهنة، في كونه يعمل على الموازنة بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية لهذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على النجاحات التي حققتها هذه التجربة، ومدى إمكانية الاستثمار فيها مستقبلا.

لقد أضحى الرهان على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رهانا سياسيا بالدرجة الأولى لعديد من الدول خاصة تلك التي تعاني من تفاقم الأزمات الاقتصادية، وما ينتج عن ذلك من تصاعد الاحتجاجات وكذا الأزمات السياسية، بالتالي فإن الاقتصاد الاجتماعي أضحى شعارا تروج له الحكومة.

وفي الوقت نفسه لا يمكننا أن ننكر ما حققه هذا الاقتصاد من نجاح عند بعض الدول كفرنسا وإسبانيا، بل يعتبر من الدعائم الأساسية للتنمية وزيادة النمو الاقتصاد التي تطمح إليه المملكة المغربية.

وعليه، إلى أي حد استطاع الاقتصاد الاجتماعي المساهمة في تحقيق التنمية على ضوء تنزيل مخرجات النموذج التنموي؟

تتفرع عن هذه الإشكالية، التساؤلات الآتية:

- ما هو واقع الاقتصاد الاجتماعي في المغرب؟
- ما هي الاستراتيجية التي انتهجتها المملكة في تفعيل الاقتصاد الاجتماعي؟
- ما هي الصعوبات التي تعتري مشروع الاقتصاد الاجتماعي التضامني المغربي؟

ومن أجل مقاربة هذه الإشكالية، ارتأينا اعتماد التصميم التالي:

[1] حيث تتعدد أهداف الاقتصاد الاجتماعي ولكنها لا تختلف حسب نوع الاقتصاد الذي تعمل فيه سواء كان سوقا حرا أو موجها أو إسلاميا، وبالتالي يمكن تحديد أبرز الأهداف التي يسعى الاقتصاد الاجتماعي إلى إدراكها بما يأتي:

- السعي إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية وقيم التضامن الاجتماعي؛
- العمل على تحقيق النمو المندمج والمدمج لفائدة كافة الفئات؛
- السعي إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة القائمة على التوازن بين الجهات؛
- النهوض بالتشغيل في القطاعات التقليدية والمستحدثة عبر تنمية أنشطة مبتكرة؛
- يهدف إلى توفير العمل اللائق وتنمية قدرات المرأة والشباب، وتفعيل طاقاتهم وتوسيع إسهامهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- العمل على هيكلة الاقتصاد غير المنظم؛
- المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية، وترشيد استغلالها؛
- تحسين جودة الحياة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الأول: مساهمة الاقتصادي الاجتماعي في تعزيز التنمية

المطلب الثاني: الاقتصاد الاجتماعي ورهان تنزيل النموذج التنموي

المطلب الأول: مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في تعزيز التنمية

يعد الاقتصاد الاجتماعي دعامة ثالثة للتنمية، والذي من شأنه خلق قطيعة مع منظور الاقتصاد الاجتماعي القائم على أنشطة معيشية ذات قيمة مضافة ضعيفة، وتحويله إلى قطاع اقتصادي قائم الذات ويكرس التنافسية الاقتصادية (**فقرة أولى**)، يسهر عليه فاعلون منظمون أكفاء، يتميزون بالدينامية ومبتكرون، قطاع يخلق فرصا للشغل مكملة للمناصب التي يوفرها قطاع السوق والقطاع العام (**فقرة ثانية**).

الفقرة الأولى: آليات تكريس الاقتصاد الاجتماعي للتنافسية الاقتصادية

يعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني أحد أبرز الرافعات الأساسية للنموذج التنموي المغربي، نظرا لما ينطوي عليه من إمكانات هامة، حيث إن التحولات الكبرى التي عرفها المغرب كان الهدف منها ضمان إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي والحد من الاختلالات الاجتماعية، مما أدخل البلاد في دينامية سياسية انطلقت بفضل التغيرات المؤسساتية والسياسية، معلنة بذلك عن إرادة في تغيير وتحديث السياسات وتحفيز المبادرات الفردية والجماعية. وقد مكنت هذه الوضعية الجديدة البلاد من السير قدما على درب توسيع دائرة الحريات وتعزيز دولة الحق والقانون، وهذه الإصلاحات حققت بالفعل مكاسب إيجابية على مستوى تنقية الأجواء السياسية والحد من الاختلالات الماكرو اقتصادية، وكذلك تأهيل النسيج الاجتماعي[1].

ونظرا لكون أن الاقتصاد الاجتماعي يساهم بشكل بارز في دمقرطة الاقتصاد انطلاقا من التزاماته تجاه كافة المواطنين باعتباره وسيلة فعالة لمعالجة المشاكل المشتركة بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي كالفقر والبطالة والاستغلال والجشع وما تقود إليه من جرائم التفكك المجتمعي للبلاد، بل والعالم بأسره يدور في حلقة مفرغة من المشاكل، والتي لا خلاص منها إلا بولوج تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي الذي يدفع الغني إلى القيام ببعض الأعمال المجتمعية التي تنمي روح التعاون بينه وبين الفقراء وتقلل من الحقد الطبقي الذي يمكن أن يشعر به هؤلاء ضد الأغنياء، والتعاون فيما بينهم لمواجهة ظروف الحياة الصعبة[2].

[1] برماكي لبنى، تقلص دور الدولة في ظل العولمة وشروط تحقيق تنمية متوازية ومستدامة: حالة المغرب، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد العاشر، مطبعة الرسالة . الرباط، سنة:2009، ص.31.

[2] أحمد خلف حسين الدخيل، الاقتصاد الاجتماعي التضامني، م.س، ص.44.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن السياق العام السوسيو ـ اقتصادي، الذي تشهده المملكة المغربية، في ظل بلوغ نموذجه التنموي مداه، والدعوة الملكية السامية إلى مراجعته وإعادة النظر فيه، يجعل من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، آلية معولا عليها لضخ دماء جديدة في شرايين النمو الاقتصادي[1].

هذا ويلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، على المستوى الدولي، دورا هاما، إن على الصعيد الاقتصادي أو البشري، ففي أوروبا، يشغل هذا الاقتصاد ما يربو على 14,5 مليون شخص، أي حوالي 6,5 في المائة من الساكنة النشيطة في بلدان الاتحاد الأوروبي L'UE-27. وفي بعض البلدان، مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا، يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكن بعض هذه البلدان من التغلب على بعض الآثار السلبية التي خلفتها أزمة 2008.

وتبرز بعض التجارب أهمية المواكبة المؤسساتية للقطاع، والتي تهدف إلى تحسين فعالية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال برامج تتعلق بالمساعدة على هيكلته وتطويره، وتقوم هذه المؤسسات، في بعض الأحيان، بتقديم خدمات مجانية لدعم القطاع، ومساعدته ماديا، وتنظيم المباريات.

وفي بعض البلدان، التي تعرف فيها مشروع الجهوية تقدما كبيرا، فإن البعد الجهوي والمحلي قد عمل، من جهة، على ظهور أقطاب تنافسية جهوية، ومن جهة أخرى على تطوير دينامية اقتصادية جهوية ومحلية كبيرة.

كما حرصت بعض البلدان على تطوير القطاع التعاوني عن طريق الدعم المالي المبتكر، وذلك بالاستناد إلى آلية الحوافز المالية (حكومة فالنسيا)، كما أن تطوير التمويل التضامني من قبل البنوك التعاضدية، والصناديق التضامنية، لتمويل مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يعتبر مثالا جيدا ينبغي التركيز عليه (الكيبيك).

الفقرة الثانية: تأثير الاقتصاد الاجتماعي على خلق فرص الشغل

أكدت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أن التعاونيات بمختلف أصنافها وأشكالها، أصبحت عاملا أساسيا للتنمية المستدامة حيث تمكن شريحة واسعة من المجتمع من الإمكانيات التنظيمية الضرورية لخلق الشغل المنتج ومحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي.

وتماشيا مع ما تم ذكره؛ فإن الاقتصاد الاجتماعي يرتبط بثقافة التشغيل الذاتي والمقاولات الفردية كرد تجاه أزمة التشغيل في الاقتصادات الرأسمالية، كما يندرج في صلب العملية الاقتصادية من خلال مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة. ويركز على إرساء ثقافة مغايرة لما هو مألوف في المنظومة الاقتصادية الرأسمالية، وذلك من خلال تفعيل أشكال إنتاجية جديدة ذات طابع اجتماعي قائمة على التعاون والتضامن[2].

[1] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول موضوع "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج"، إحالة ذاتية رقم 2015/15، ص.51.

[2] عبد الوهاب سويسي، المتغير التنظيمي للمؤسسة في ظل الاقتصاد التعاوني والتضامني: مفهوم المؤسسة المتحررة، مطبعة قرطبة، دار العرفان لنشر والتوزيع، أكادير،2020، ص.11.

ومن المؤكد، أن اتجاه المملكة المغربية إلى تبني استراتيجية وطنية جديدة للاقتصاد الاجتماعي في أفق سنة 2028، يعد مدخلا للتعامل من المشكلات التي تواجه تنمية الاقتصاد الوطني على غرار تجارب بعض الدول الأوروبية ليعوض الاستراتيجية الحالية.

كما أكدت العديد من الدراسات أن الاقتصاد الاجتماعي بجميع مكوناته التي تتفاعل فيما بينها الخيار الأنسب لتحقيق التنمية، وذلك بتظافر وتفاعل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها، وذلك يرجع إلى كون مخططات التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي لها دور فعال في تعزيز الروابط الاجتماعية وتحسين الإنتاج، وتراكم رأس المال الاجتماعي وتحفيز قدرة المجتمعات على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد، والحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام يراعي البعد البيئي في مشاريعها وبرامجها التنموية[1].

ومن تم، يمكن اعتبار الاقتصاد الاجتماعي من القضايا الثانوية بالنسبة للفاعل السياسي، تفرضها سياقات مرتبطة بارتفاع وتيرة الاحتجاجات ذات بعد الاجتماعي المطالبة بالتنمية والتشغيل[2].

مبيان يوضح تطور الشغل المؤدى عنه والشغل غير المؤدى عنه

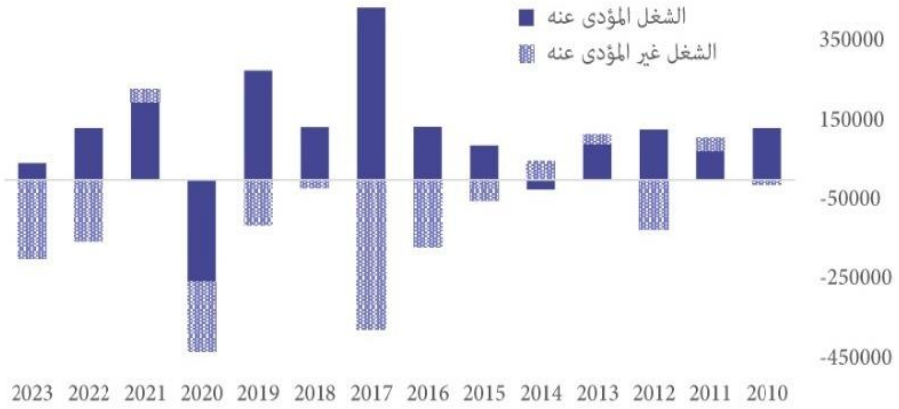

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

من خلال هذه المعطيات، يتبين لنا ارتفاع عدد المناصب الصافية المحدثة بمقدار 22 ألف منصب في المتوسط السنوي خلال الفترة 2023/2010، وذلك نتيجة لإحداث متوسط قدره 112 ألف منصب شغل مؤدى عنه وخسارة متوسط قدره 90 ألف منصب شغل غير مؤدى عنه.

[1] نبيل بنخدير– حجية مجال، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة روافد للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد01، مختبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة غرداية، سنة: 2023، ص.165.

[2] الطاهر بكني، الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟، مؤلف جماعي، مطبعة قرطبة، دار العرفان للنشر والتوزيع، أكادير،2020، ص.37.

وخلال سنة 2023، فقد الاقتصاد الوطني 157.000 منصب شغل نتيجة لإحداث 50.000 منصب مؤدى عنه وفقدان 209.000 منصب شغل غير مؤدى عنه، بينما ساهم تحسن الشغل المؤدى عنه في تعزيز مستمر للعمل المأجور، حيث ارتفعت حصته من 49% سنة 2017 إلى 58,9% سنة 2023، وبالتالي بلغت نسبة اليد العاملة المؤدى عنها، رقما قياسيا تاريخيا بعد إحداث ما يقارب 588.000 منصب شغل مؤدى عنه سنة 2023[1].

وباعتبار أن الشغل له أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن المملكة المغربية قامت بالعديد من المجهودات الكبيرة في مجال الشغل والتشغيل على المستوى القانوني من مصادقة على اتفاقيات دولية وكذا على المستوى الاجرائي عبر اعتماد مخططات وسياسيات عمومية تهم هذا المجال[2].

ونظرا لاعتبار أن الاقتصاد الاجتماعي يمثل طريقا ثالثا حقيقيا كرافعة لخلق الثروات والشغل ولتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الترابية، كما يطمح في رفع مساهمته في أفق سنة 2035 من خلال خلق القيمة المضافة ما بين 6% و8% من الناتج الداخلي الخام الوطني، وكذا خلق 50.000 منصب شغل جديد في السنة خصوصا في الميادين المتعلقة بالصحة والشباب والتربية والثقافة والصناعة والاقتصاد الدائري[3].

المطلب الثاني: الاقتصاد الاجتماعي ورهان تنزيل النموذج التنموي

تعد التنمية عملية اقتصادية واجتماعية ترتقي بالمجتمع وتساهم في الانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل[4]، ولكون أن الاقتصاد الاجتماعي يرتكز على احترام كرامة العنصر البشري وتلبية احتياجاته الأساسية حيث ينظر إلى الأفراد على أن لهم حقوق وعليهم التزامات، مما يعزز مشاركتهم الفعالة في صنع القرار الاقتصادي وإبراز دوره في خلق التنمية المنشودة.

لذلك فإن الاقتصاد الاجتماعي يعتبر من بين الركائز الأساسية التي تبناها النموذج التنموي (**فقرة أولى**)، غير أن ذلك لا يمنع من بروز مجموعة من المعيقات التي تحول دون مساهمة النموذج التنموي في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي (**فقرة ثانية**).

الفقرة الأولى: مكانة الاقتصاد الاجتماعي على ظل النموذج التنموي

[1] التقرير الاقتصادي والمالي، لتقديم مشروع قانون المالية لسنة2025، وزارة الاقتصاد والمالية، ص.54-55.

[2] ياسر الصافي، النموذج التنموي الجديد بين سؤالي الخدمات الأساسية وتخليق الحياة العامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، دار السلام لطباعة والنشر والتوزيع . الرباط، مؤلف جماعي، سنة:2020، ص.140.

[3] مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، ملحق رقم 2، سنة:2021، ص.61.

[4] مدحت أبو –ياسمين مدحت مُحَّد، التنمية المستدامة: مفهومها–أبعادها–مؤشراتها، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة/ مصر، سنة: 2017، ص.65.

كما هو معلوم، أن الاقتصاد الاجتماعي قد أصبح يشكل قطاعا ثالثا، حيث يعد من أبرز السبل لتطبيق مبادئ التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن الاقتصاد التضامني بالمغرب يهم أنشطة اقتصادية عديدة تهدف بالأساس إلى محاولة الاستجابة لحاجيات الشرائح الاجتماعية الفقيرة قبل تحقيق الأرباح.

وتتكون التنظيمات الحديثة العاملة في هذا المجال من الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات، لذلك فإن الخيط الرابط بين كل هذه المكونات هو قيم التضامن وإعطاء الأولوية للإنسان على رأس المال خدمة لمشروع جماعي له أهداف ومنافع اجتماعية بالأساس[1].

كما يحتل الاقتصاد الاجتماعي دورا متميزا في اقتصاد الدولة، إلى جانب تنظيم الأنشطة التي يربكها النمط الرأسمالي للإنتاج واستيعاب سلبياته، والاضطلاع بدور مصحح توازن الأسواق، تلعب مقاولات الاقتصاد الاجتماعي دورا طلائعيا على مستوى تلبية الحاجيات الغير ملباة من طرف الدولة.

وقد أكدت العديد من الأبحاث حول الاقتصاد الاجتماعي، اضطلاع مقاولاته بهذا الدور المتميز والمكمل للقطاع العام الخاص؛ بل إن هذه الأبحاث تعتبر الاقتصاد الاجتماعي البديل الوحيد لإحداث أنشطة مدرة للدخل وتوفير خدمات اجتماعية في مناطق غير صناعية أو مهجورة أو مناطق وأنشطة لا تجذب رأس المال الخاص[2].

على ضوء ما سبق بيانه، فإن ملائمة ونجاعة النموذج التنموي؛ يعني أيضا قدرة الاقتصاد الوطني على تمكين شريحة عريضة وواسعة من الساكنة من الاستفادة والمشاركة في خلق الثروة، وبالتالي على التخفيف من التفاوت وعدم المساواة[3] لكون الاقتصاد الاجتماعي أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية التي أصبحت شرط لازم للتنمية.

وهو ما حث عليه الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة عيد العرش "... **لا مكان لتنمية اجتماعية بدون تنمية اقتصادية مما يستوجب بناء اقتصاد جديد قادر على مواكبة العولمة ورفع تحدياتها، وإذا كنا نعتمد اقتصاد السوق فهذا لا يعني السعي لإقامة مجتمع السوق بل يعني اقتصادا اجتماعيا تمتزج فيه الفعالية الاقتصادية بالتضامن الاجتماعي**..."[4].

---

[1] Aziz Mahjoub, Social and solidarity economy in Morocco: from traditional forms to modern organizations (the cooperatives as a model , Journal of social science,3 ,2018 , P.302.

[2] بديه هند- كحيحل فتيحة، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الحادي عشر، مطبعة الرسالة/الرباط، سنة:2011، ص.40.

[3] دراسة أنجزها مكتب الدراسات "ريجيس" لفائدة فريق العدالة والتنمية" الولاية التشريعية التاسعة 2011 . 2016، حول رؤية استراتيجية مندمجة للنهوض بالاقتصاد الوطني،سنة:2015، ص.57.

[4] مقتطف من نص الخطاب الملكي السامي الموجه الى الأمة بمناسبة عيد العرش، بتاريخ: 30 يوليوز 2000، للاطلاع على الخطاب كاملا، أنظر الرابط الموقع الإلكتروني التالي (تاريخ الزيارة 2024/11/23 على الساعة 17:46):
www.collectivites-territoriales.gov.ma

فيما جاء في خطاب آخر "... **كما أطلقنا الكثير من المشاريع الاقتصادية والتنموية، والبرامج الاجتماعية، لتحقيق التماسك الاجتماعي، وتمكين المواطنين من الولوج للخدمات الأساسية... إن ما حققناه يعطينا الثقة في الذات، والأمل في المستقبل، إلا أن التحديات التي تواجه بلادنا، تحتاج إلى المزيد من الجهد واليقظة، وإبداع الحلول، والحكامة في التدبير...**"[1].

كما حظي الجانب الاجتماعي باهتمام خاص؛ فمقابل المجهود الجبار لإطلاق بنية تحتية بمواصفات عالمية، تم كذلك إطلاق مجموعة من الأوراش الاجتماعية كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، التي مكنت من الحد من نسب الفقر والهشاشة بشكل ملموس خلال السنوات الماضية[2].

ومن أجل النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني فإن حصيلة سنة 2024 تميزت أساسا بما يلي:

- تنظيم المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لجهة تطوان-الحسيمة، بمدينة تطوان من 31 ماي إلى 09 يونيو 2024، وبرمجة تنظيم النسخة الثالثة من المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعدة جهات المملكة، منها جهة فاس-مكناس، وجهة سوس- ماسة، وجهة مراكش-أسفي، وجهة الداخلة- وادي الذهب؛
- برمجة تنظيم فعاليات الأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعدة جهات للمملكة، منها جهة سوس- ماسة، وجهة كلميم- واد نون، وجهة طنجة- تطوان- الحسيمة؛
- تتبع تنفيذ وتقييم المشاريع موضوع اتفاقية الشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء، والمتعلقة بالمرصد والحاضنة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات؛
- التحضير لتنظيم لقاء وطني للتشاور حول مشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإطلاق طلب عروض حول مشاريع النصوص التطبيقية ذات الصلة؛
- مواكبة وتتبع وتقييم 107 مشاريع تابعة للجمعيات المستفيدة من الدعم في إطار النسخة الرابعة لبرنامج مؤازرة، والموزعة على الجهات الاثني عشر للمملكة، وإطلاق طلب المشاريع المتعلق بالنسخة الخامسة لبرنامج من أجل التمويل المشترك لحوالي 150 مشروعا؛
- تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة المتعلقة بتأهيل وإحداث حاضنة بنسودة (مركب متعدد التخصصات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)؛

[1] مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد في 29 يوليوز2024، للاطلاع على الخطاب كاملا، أنظر الموقع الإلكتروني التالي (تاريخ الزيارة 2024/11/23 على الساعة: 17:45):
https://diplomatie.ma/ar

[2] منشور رئيس الحكومة، رقم:2024/10، إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، بتاريخ:2024/08/06، ص.2.

- تتبع إنجاز منصة للاقتصاد الاجتماعي ولتثمين وتسويق المنتجات المحلية بأزيلال؛
- تتبع إنجاز الدراسة المتعلقة بإعادة هيكلة وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- تحضير وإطلاق طلب العروض المتعلق بدراسة مشروع إنجاز الأقطاب الترابية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وفي نفس السياق، سترتكز الجهود المبذولة خلال سنة 2025، بشكل أساسي على:

- دعم الجمعيات وإحداث شبكات للفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال إطلاق النسخة السادسة من برنامج مؤازرة للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية لفائدة هيئات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- اتفاقيات وشراكات؛

- تنظيم معارض جهوية وأسواق متنقلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمختلف جهات المملكة، وخاصة جهة العيون الساقية الحمراء وجهة الشرق وجهة فاس مكناس، إضافة إلى تنظيم معرض إقليمي بالخنيفرة؛

- مواكبة الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بعدة جهات، بشراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، لا سيما جهة سوس– ماسة، وجهة طنجة– تطوان– الحسيمة، وجهة الشرق، وكذا المساهمة في تمويل تدبير مرصد وبيت الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة الشرق؛

- برنامج تنمية وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهتي الرباط– سلا–القنيطرة، والدار البيضاء–سطات[1].

إن النموذج التنموي الجديد كميثاق، وتعاقد جديد للتنمية، جعل من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دعامة رئيسية للاقتصاد الوطني، لذلك فإن تنزيله بطرق تشاركية وجماعية يحتاج إلى مقاربات، ونماذج اقتصادية مبتكرة تعتمد على البحث العلمي.

[1] مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة: 2025، وزارة الاقتصاد والمالية، سنة: 2024، ص. 69و70.

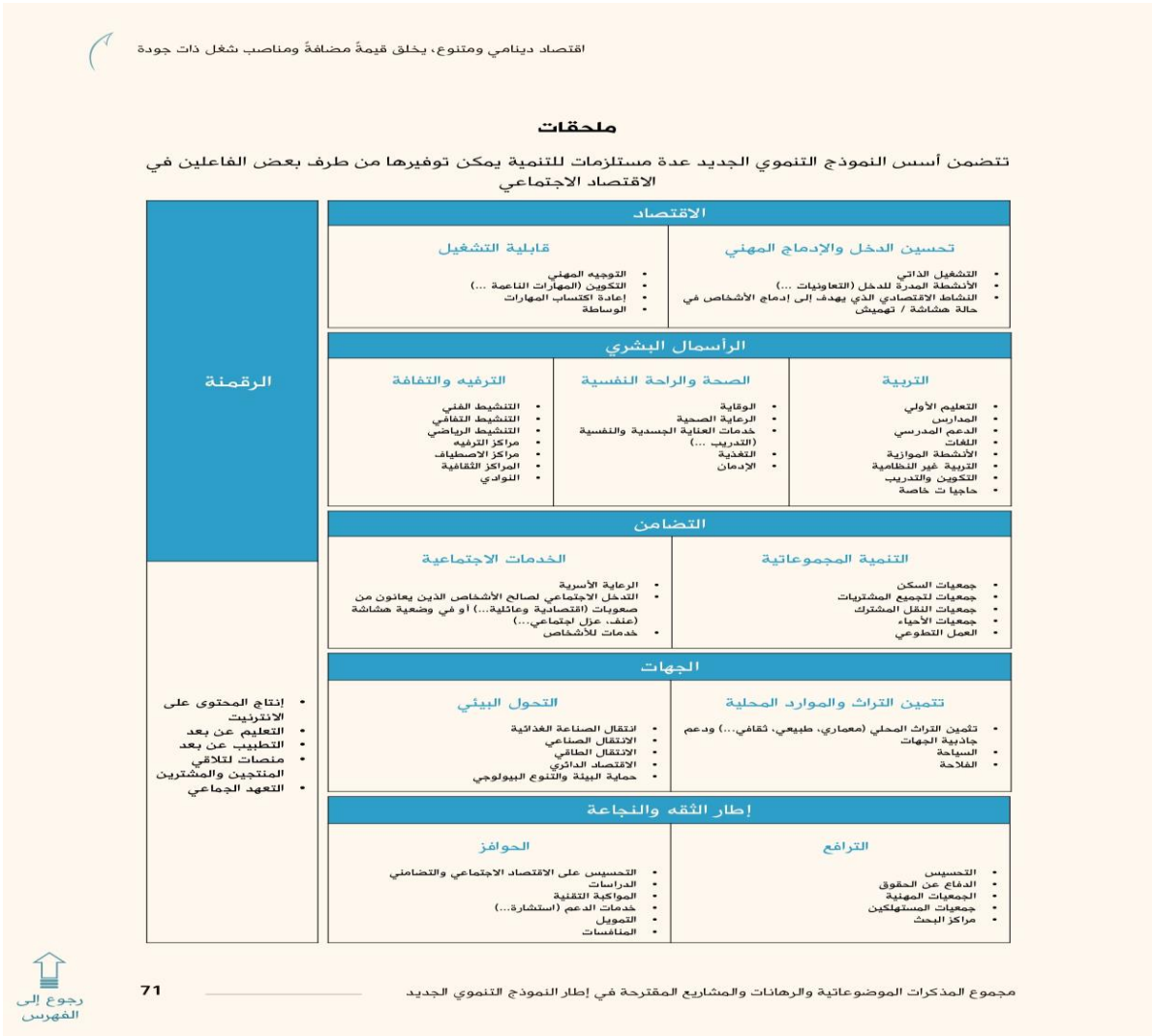

يتضح مما سبق، بأن استراتيجية النمو الاقتصادي "الجديدة" التي يوصي بتبنيها تقرير "النموذج التنموي الجديد" لا تعدو أن تكون تكريسا وتعميقا للاختيارات النيولبرالية التي أبانت عن محدوديتها في السابق، هذا رغم محاولة تلطيف آثارها بإضافة "مسحة " من "القطاع الثالث" و"الديموقراطية التشاركية".

لهذا، يعتبر القطع مع هوس النمو الاقتصادي المرتكز على التصدير مدخلا أساسيا من أجل بروز دورة حميدة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ويرتكز هذا المنوال التنموي البديل على أولوية الاهتمام بالسوق الداخلي من خلال تحسين القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الكادحة والمستضعفة (على رأسهم العمال وصغار المزارعين والتجار والصناع التقليديين والناشطين في القطاع غير المهيكل)، والتصدي للفوارق السوسيو–اقتصادية وإعادة توزيع الثروة.

وهذا يقتضي اعتماد العدالة الجبائية عبر تبني الضريبة التصاعدية على الدخل، وإقرار ضريبة على الثروة، ومحاربة التهرب الضريبي، وحذف الامتيازات الضريبية غير المنتجة. بالمقابل، يتطلب النهوض بالتصنيع التركيز على الدور التنموي للدولة اسوة بالتجارب الناجحة لصعود بعض دول شرق آسيا (الصين وكوريا الجنوبية تحديدا).

ومن البديهي أن اعتماد هذا التصور البديل رهين بالتوفر على "حيز سياساتي" (أو هامش للمناورة) لتطبيقه بعيدا عن إملاءات المنظمات الدولية التابعة لبلدان الثالوث الرأسمالي المتغول (خاصة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية). أخيرا وليس آخرا، يمر تفعيل هذا التصور التنموي البديل بالضرورة عبر الرفع من وثيرة النضالات الاجتماعية والتعبئة المواطنة من اجل مغرب آخر، مغرب الكرامة والديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

الفقرة الثانية: معيقات الاقتصاد الاجتماعي في التنمية وسبل الفعالية

أولا: تحديات الاقتصاد الاجتماعي

إن الاقتصاد الاجتماعي يخضع لحكامة وإطار قانوني وتنظيمي مجزأين، مما يولد نوعا من العزلة وضعف التجانس العام، حيث تتميز حكامة القطاع بتعدد المتدخلين من ضمنها العديد من الوزارات، خاصة وزارة السياحة والصناعة التقليدية، وكذا الجماعات الترابية، ثم مكتب تنمية التعاون الذي يرافق التعاونيات فقط.

أما فيما يخص الإطار القانوني والتنظيمي، فإنه متعدد ومتداخل حيث يتميز بالغموض والتضارب؛ فعلى سبيل المثال، يتطرق القانون المتعلق بالتعاونيات للاقتصاد الاجتماعي، دون الاقتصاد التضامني كما أنه يغيب البعد البيئي رغم كونه يشكل أحد ركائز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التعريفات الدولية. كما تتميز حكامة القطاع بضعف وذلك نتيجة لتعدد المتدخلين من ضمنها العديد من الوزارات، خاصة وزارة السياحة والصناعة التقليدية، والجماعات الترابية، ثم مكتب تنمية التعاون الذي يواكب التعاونيات فقط[1].

وتماشيا مع ما تم ذكره فإن؛ هذا القانون سيسمح بوضع آليات حقيقية لتطوير هذا الاقتصاد الاجتماعي التضامني، ولإعطائه نوع من المصداقية والتموقع في التوجه الاقتصادي للمغرب. فهو سيوفر للفاعلين في السياسات العمومية راحة قانونية كبرى في بناء مختلف الصيغ القانونية لتنظيم القطاع.

وما نود الإشارة إليه؛ فإن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يعرف تعقد بعض المساطر، ويتعلق الأمر أساسا هنا، بمسطرة الحصول على صفة المنفعة العامة بالنسبة للجمعيات، والتي تشكل ركيزة ومفتاحا لتيسير الولوج إلى التمويل في كثير من الحالات، وتيسير الاستفادة من العديد من التدابير والإجراءات[2].

يترتب على ذلك أن بلادنا تواجه تحديات كبرى ملحة في مجال الإدماج الاجتماعي، وفي مجال الإدماج الترابي.

[1] تقرير النموذج التنموي، م.س، ص.60.

[2] الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، مجلس المستشارين، م.س، ص.30.

وقد تم الاعتراف، بصورة كبيرة، بالطابع الاستعجالي لضرورة التقليص من معدل الفقر في بلادنا، والحد من التفاوتات بين الأغنياء/ الفقراء، والتفاوتات على مستوى الدخل، وفي التقليص من نسبة البطالة، وتحسين ظروف العمل، والتقليص من نسبة الهدر المدرسي، ومحاربة الأمية، وفي معالجة مسألة التفاوتات بين الجنسين، وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية والبنيات التحتية.

كما أن هناك تحديات أكثر ضغطا تتعلق بالتقليص من التفاوتات الموجودة بين المناطق القروية والمناطق الحضرية، وتحسين الولوج إلى البنيات التحتية وخدمات التربية والتعليم والصحة في المناطق القروية.

فإلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص، يسعى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى أن يعطي نفسا جديدا للنمو الاقتصادي من خلال مساهمته في إيجاد حلول لجزء كبير من تحديات الإدماج.

ثانيا: هيكلة القطاع وتطوير الثقافة المقاولاتية والابتكار الاجتماعي رافعة للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي

إن هيكلة وتطوير منظومات اقتصادية مهنية على مستوى الجهات، تتجلى في كونها ستمكن الربط بين الفاعلين، وخلق فرص للتعاون والتعاضد، ومن أبرز مفاتيح نجاح هذه الهيكلة نجد المعرفة المعمقة بالاقتصاد الاجتماعي التضامني وبمختلف الفرص المتاحة على مستوى المجالات الترابية، وهيكلة اللجوء إلى الطلبيات العمومية، وإنشاء منصات رقمية لتعزيز الولوج إلى أسواق جديدة محلية وطنية ودولية، ثم تطوير العلامة التجارية لجعل المنتجات والخدمات المتعلقة بالقطاع أكثرا إشعاعا[1].

وفي نفس السياق فإن؛ تكثيف منظومة الدعم لريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي على المستوى الترابي، وكذا دعم إنشاء مراكز للبحث والتطوير مخصصة للابتكار الاجتماعي بالتعاون من مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التربية والتكوين المهني وانعاش الشغل، وذلك بغية مواكبة الفاعلين في تطوير مشاريع جديدة وفي تثمين ممارساتهم المبتكرة.

ومما لا ريب فيه، أن معظم التعاونيات تعاني من نقص معين في مجال الحكامة، وهو نقص يتصل أساسا بمستوى الموارد البشرية المكلفة بالتدبير، وللتغلب على هذا العائق، ينبغي الحرص على التكوين القوي لفائدة المسيرين، ويتعين أن يعزز هذا التأهيل القدرات التدبيرية والتسييرية للمسؤولين، وذلك عبر اعتماد:

- تكوينات أساسية لفائدة مسيري التعاونيات المستحدثة؛
- تكوينات مستمرة لفائدة المسيرين الدائمين للتعاونيات، العاملين والذين يواجهون صعوبات على مستوى الانطلاق (استرداد الرسوم المهنية يمكن أن يساعدهم كثيرا).

ومن أجل تطوير القطاع التعاوني، لا بد من إحداث أنظمة مالية ملائمة ومدمجة تتناسب مع كل مرحلة من مراحل تطوير التعاونيات (التأسيس، النمو، التوسع)، ولهذه الغاية، ينصح بإنشاء نظام ملائم خاص بكل مرحلة، وذلك من خلال:

[1] التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، م.س، ص.62.

1) منظومة لدعم إنشاء التعاونيات، تعمل على تسهيل التمويل الأولي للمرافق ورأس المال الجاري وحاجيات مالية التعاونيات؛

2) منظومة لدعم توسع التعاونيات بفضل صناديق الضمان للاستثمار، والترشيح للصفقات العمومية وللتصدير، وبالإمكان أن تستفيد هذه المنظومة من الخدمات التي يقدمها صندوق الضمان المركزي[1].

خاتمة:

صفوة القول، إن فكرة الاقتصاد التضامني وحدها تستطيع أن تجيب على اختلالات المجتمع، لكونه هذا النموذج جاء ليؤكد قناعة صانع القرار المغربي أن الاقتصاد الاجتماعي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية، يفضي إلى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للأفراد، ومن شأن الأخذ بالمقترحات التالية العمل على تعزيز مكانة الاقتصاد الاجتماعي في صلب التنمية:

- لابد من اعتماد إطار قانوني خاص يمكن المملكة المغربية في الانخراط في الحركة العالمية للاعتراف المتزايد بهذا الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛
- ضرورة مصاحبة وتنسيق تطور الفاعلين في القطاع بهدف انخراطهم الكلي في السياسات الاقتصادية للبلاد؛
- تعزيز منظومة حكامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عن طريق خلق هيئة وطنية للاقتصاد الاجتماعي التضامني، تتوفر على معطيات ومصالح خارجية وجهوية، يعهد لها بالإشراف والتنسيق وكذا التتبع والإرشاد لعمل بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سواء تعلق الأمر بالجمعيات، أو التعاضديات، أو التعاونيات وغيرها؛
- لابد من ضمان الولوج إلى أنماط متعددة من التمويل من أجل خلق أثر على الاقتصاد الاجتماعي التضامني؛
- الاقتصاد الاجتماعي يعد رؤية متجددة للاقتصاد لكونه يجعل الاقتصاد في خدمة المجتمع، الذي غايته سعادة الإنسان وتطوره ونموه لأجل تحقيق المساواة بين الأفراد والجهات والأجيال، كما يساهم في الحد من الفقر وخلق نوع من الثروة؛
- لابد من تنزيل وتفعيل شراكات بين المؤسسات الرائدة والأطراف الأخرى المعنية وفق تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي المغربي، كالقطاعات الوزارية والوكالات المعنية، كالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، الجامعات، ومراكز البحث والتطوير، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المجموعة المهنية لبنوك المغرب، والشركاء الوليون للدعم التقني وتبادل الخبرات.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2015/19، ص.26-27.

قائمة المراجع:

الكتب:

- أحمد خلف حسين الدخيل، الاقتصاد الاجتماعي التضامني، لم يتم ذكر الطبعة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد/ العراق، سنة:2019.
- مدحت أبو النصر –ياسمين مدمت مُحَمَّد، التنمية المستدامة: مفهومها ـ أبعادها ـ مؤشراتها، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة/ مصر، سنة: 2017.
- مؤلف جماعي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامن ورهانات التنمية العادلة، مطبعة: قرطبة، الناشر: دار العرفان، حي السلام أكادير، سنة:2020.
- مؤلف جماعي، مساهمة علمية في النقاش العمومي حول النموذج التنموي البديل، مطبعة دار السلام لطباعة والنشر والتوزيع ـ الرباط، سنة:2020.

المقالات العلمية:

- نبيل بنخدير –حجيبة مجال، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة روافد للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد01، مختبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الاسلامية، جامعة غرداية، سنة: 2023.
- ياسر الصافي، النموذج التنموي الجديد بين سؤالي الخدمات الأساسية وتخليق الحياة العامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، دار السلام لطباعة والنشر والتوزيع ـ الرباط، مؤلف جماعي، سنة:2020.
- الطاهر بكني، الاقتصاد التضامني: إعادة اختراع الرأسمالية أم تضميد لجروحها؟، مؤلف جماعي، مطبعة قرطبة، دار العرفان لنشر والتوزيع، اكادير، سنة 2020.
- سويسي عبد الوهاب، المتغير التنظيمي للمؤسسة في ظل الاقتصاد التعاوني والتضامني: مفهوم المؤسسة المتحررة، مطبعة قرطبة، دار العرفان لنشر والتوزيع، أكادير،2020.
- بديه هند– كحيحل فتيحة، الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الحادي عشر، مطبعة الرسالة ـ الرباط، سنة:2011.
- برما كي لبنى، تقلص دور الدولة في ظل العولمة وشروط تحقيق تنمية متوازية ومستدامة: حالة المغرب، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد العاشر، مطبعة الرسالة ـ الرباط، سنة:2009.

الخطب والرسائل الملكية:

- الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد في 29 يوليوز2024.
- الخطاب الملكي السامي الموجه الى الأمة بمناسبة عيد العرش، بتاريخ: 30 يوليوز 2000.

المنشورات والمذكرات:

- منشور رئيس الحكومة، رقم:2024/10، إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، بتاريخ:2024/08/06.
- مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة2025، وزارة الاقتصاد والمالية، سنة: 2024.

التقارير:

- التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2025، وزارة الاقتصاد والمالية، سنة:2024.
- التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2024، وزارة الاقتصاد والمالية، سنة:2024.
- مجموع المذكرات الموضوعاتية والرهانات والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، ملحق رقم 2، سنة:2021.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج"، إحالة رقم 19، مطبعة سيباما، سنة:2015.

المراجع الأجنبية:

Article:

- Aziz Mahjoub , Social and solidarity economy in Morocco: from traditional forms to modern organizations (the cooperatives as a model) » ,Journal of social science,3 ,2018.